

المبادرة الفصائية الفلسطينية الجديدة القديمة



مطلوب مبادرات تصيب مرمى الهدف

إن الذي أوقف أحلام تبتناها بضم الغور والمستوطنات لم يكن قوتنا العسكرية بل موقف دول العالم التي تسابق في الرفض والإدانة والشجب. مبدأ المقاومة والدفاع عن الحق والأرض قائم وثابت ما دام هناك ظلم وقهر ومستوطنات واستيلاء على الأراضي وتهويد للقدس، هذا حق لا يسقطه اتفاق أو استعلاء.

يتطلب مشروع الثورة الذي يتم تحاشيه باتفاقات أو تهدئة، الاستعداد للحرب ضروس، وتركيزاً على الجهاد على الأرض الفلسطينية. ليس هناك أرض أخرى حولنا أو بجوارنا تسمح بالتواجد عليها، لن يكون هناك في رام الله أو غزة أو أي مدينة أو قرية مكان بعد نخب بوق الحرب لرؤساء ولا لوزراء ولا لسفراء، ولا مواكب لسيارات فارهة تتجول حيث يكمن الخوف والقهر والفقر في الشوارع، ولا أموال تتدفق عند الرضا وعلى من رضي من بنوك أو حقائب.

من انفراج الغمة سبباً لذلك. لكن الواقع يضيف أيضاً ويشير إلى مسؤولية القائمين علينا. المتعضبون لأرائهم وقناعاتهم، والكامنون للأفواه والإقلام، والمتمسكون بالسلطة والمراتب. لقد حان الوقت لاحترام حق الشعب الفلسطيني في اختيار منطلبه وليس الخضوع لفصائل تدعي حقها في القيادة استناداً لما لديها من جنود وسجون. هل نحن في مرحلة متمين الثورة أم في مرحلة تطوير الدولة؟ مشروع الدولة يتطلب جهاداً مختلفاً، جهاد يحافظ على أرواح الشباب والفتيات، ويحمي البيوت والحقول والأماكن المقدسة. إن الأرض التي تم استردادها هي جزء عزيز ورويت بدماء عزيزة علينا، ولا تستحق أن ننفقها بطعنة أو طلقة يدفعها الظلم والعذاب الذي يتعرض له الأطفال والشباب وعامة الشعب، وعلينا أن ندعم صمودنا، ونمتن تحالفاتنا مع أصدقائنا في العالم.

ويتطلب الحذر. الدفاع عن الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية يجب أن يعتمد على ركيزتين أساسيتين، الأولى هي المقاومة بالتصدي الجماهيري السلمي وإجبار الإسرائيليين على الظهور لشعوب وحكومات العالم على حقيقةهم وإجرامهم تجاه شعبنا، والثانية هي اصطفاك حكومات وشعوب العالم لإدانة ورفض الاستيطان ومصادرة الأراضي وتهويد القدس. لقد أبهر شعبنا العالم بتضحياته للعودة إلى أرضه، بأي صورة ووسيلة. لكن هذا النجاح قد يتعرض للفشل اليوم نتيجة لأعمالنا التي تنتهجها إسرائيل. يشهد شعبنا اليوم موجة جديدة للحركة. موجة تغادر معها فئة من الشباب بلاذها وأرضها وشعبها بشكل يحتم القلق. قد يغادر الشباب رهاناً على المجهول الذي يبدو لهم أكثر أمناً. وقد يكون اندعام فرص العمل أو التطلع للأفضل خارج الوطن أو اليأس

المواقف الحالي الذي يعاني منه أصحاب المقاومة وأصحاب السياسة. يثير الحراك الفلسطيني الجديد القديم تساؤلات هامة ومعقدة، أولها أن الرئيس محمود عباس وحركة فتح لم يوافقا على المبادرة الفصائية، وكافة الاتفاقات السابقة التي أدرجتها المبادرة الفصائية الجديدة التي صدرت بموافقة الفصائل دون استئذان منذ سنوات طويلة، ولم يتم تنفيذها أو التعامل معها. وثانيها أن ما عرضه الرئيس أبو مازن من على منصة الأمم المتحدة في نيويورك أخيراً مبادرة جديدة ومتعاضة وتقصد إنهاء السيطرة الفصائية غير الشرعية، بما فيها حركة فتح. وهناك اليوم مبادرات فلسطينيتين مطروحتان في يوم واحد.

لقد أعطينا العالم درساً مخضبة بالدم، وصموداً عجز عنه الصخر في جب بلادنا والتمسك بحقنا، لكن ذلك كان في وقت توفّر فيه الأمل بالنصر، وقد كان عندما اجبرتنا العصابات

الصهيونية في عام 1948 على النزوح من بلادنا، نتيجة للجرائم والمذابح والمؤامرة الدولية، بقي جزء من شعبنا صامداً على أرضه. كانوا أقل من مائة ألف فلسطيني في الأراضي التي احتلتها إسرائيل آنذاك، ثم احتلت بعد سنوات كل فلسطين، ثم استرد الفلسطينيون في وقت لاحق جزءاً عزيزاً من أرضهم. وفي ذلك الجزء بقيم اليوم أكبر تجمع للفلسطينيين في العالم، أكثر من الـ12 مليون الفلسطيني في مجموع أنحاء الأرض، ماذا يعني ذلك وماذا يفرض على عملنا السياسي والمقاوم؟

ليس هناك خطر من احتلال إسرائيل لقطاع غزة أو أجزاء منه، لأن ذلك ليس في برنامجها التوسعي، لكن الدفاع عن غزة واجب مقدس على الفلسطينيين، كما في غزة من أرضنا. والدفاع عن مكنم التطلع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس واجب يحتم أن يكون على أولويات العمل السياسي والاجتماعي والمقاومة، لكنه يحمل في طياته الخطر

المواقف الحالي الذي يعاني منه أصحاب المقاومة وأصحاب السياسة. يثير الحراك الفلسطيني الجديد القديم تساؤلات هامة ومعقدة، أولها أن الرئيس محمود عباس وحركة فتح لم يوافقا على المبادرة الفصائية، وكافة الاتفاقات السابقة التي أدرجتها المبادرة الفصائية الجديدة التي صدرت بموافقة الفصائل دون استئذان منذ سنوات طويلة، ولم يتم تنفيذها أو التعامل معها. وثانيها أن ما عرضه الرئيس أبو مازن من على منصة الأمم المتحدة في نيويورك أخيراً مبادرة جديدة ومتعاضة وتقصد إنهاء السيطرة الفصائية غير الشرعية، بما فيها حركة فتح. وهناك اليوم مبادرات فلسطينيتين مطروحتان في يوم واحد.

لقد أعطينا العالم درساً مخضبة بالدم، وصموداً عجز عنه الصخر في جب بلادنا والتمسك بحقنا، لكن ذلك كان في وقت توفّر فيه الأمل بالنصر، وقد كان عندما اجبرتنا العصابات

الصهيونية في عام 1948 على النزوح من بلادنا، نتيجة للجرائم والمذابح والمؤامرة الدولية، بقي جزء من شعبنا صامداً على أرضه. كانوا أقل من مائة ألف فلسطيني في الأراضي التي احتلتها إسرائيل آنذاك، ثم احتلت بعد سنوات كل فلسطين، ثم استرد الفلسطينيون في وقت لاحق جزءاً عزيزاً من أرضهم. وفي ذلك الجزء بقيم اليوم أكبر تجمع للفلسطينيين في العالم، أكثر من الـ12 مليون الفلسطيني في مجموع أنحاء الأرض، ماذا يعني ذلك وماذا يفرض على عملنا السياسي والمقاوم؟

ليس هناك خطر من احتلال إسرائيل لقطاع غزة أو أجزاء منه، لأن ذلك ليس في برنامجها التوسعي، لكن الدفاع عن غزة واجب مقدس على الفلسطينيين، كما في غزة من أرضنا. والدفاع عن مكنم التطلع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس واجب يحتم أن يكون على أولويات العمل السياسي والاجتماعي والمقاومة، لكنه يحمل في طياته الخطر

مرwan كفاني
المستشار السياسي للرئيس
الراحل ياسر عرفات

منذ أيام قليلة تقدمت بعض الفصائل الفلسطينية بورقة مشتركة حول قيادة فلسطينية جديدة وجماعية تتالف مع التطورات التي يجابهها العمل الفلسطيني. قوبلت الورقة - المشروع باهتمام متواضع من قبل المواطنين والنقابات والجمعيات. من الطبيعي أن لا تعلق السلطة الوطنية الفلسطينية بالرفض أو القبول باعتبار أنها المقصودة بالتغيير، لكن الأمر الذي يمكن أن يكون قد دفن هذه المبادرة نهائياً هو عدم اهتمام أو تعليق أو إبداء الرأي، حتى وقتنا الحاضر، على الورقة الفصائية من قبل فتح والسلطة الوطنية.

تضمنت الورقة - المشروع تكراراً للعودة إلى الاجتماعات الفصائية وقراراتها منذ عام 2008 وضرورة المصالحة بين المنظمات المتصارعة وإعادة الحياة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومشاركة الفصائل في القيادة الجديدة والتمسك بالثوابت ورفض الإملاءات الأميركية والمخالفات الإسرائيلية.

ببت المبادرة الفصائية الثمانية الأخيرة أنها حرك تقاسم بين الفصائل للأرض الفلسطينية، وللشعب وحكومته وحرياته وأمواله، بحيث أن موضوعاً واحداً لم تتطرق إليه الورقة المشتركة هو دور الشعب صاحب الشرعية والولاية الوحيد في مهمة اختيار قيادة شرعية منتخبة جديدة.

يرى معظم المواطنين والمراقبين للتطورات التي تمر بها الفصائل أن مثل هذه المحاولات أصبحت سمة العمل السياسي الفصائي، على الأقل في الأعوام الـ12 الأخيرة، والتي لم تحقق نجاحاً ولا تقدماً في المطالب الأساسي للشعب في إعادة الوحدة والحفاظ على ما تبقى له من أرض فلسطينية، وأن هذه المحاولات، على أهميتها، ليست جزءاً من الاهتمام والمصادقة الحقيقيين للفصائل بقدر ما هي وسيلة للخروج من

واشنطن ترفض شرعنة الدور الروسي في سوريا دون حل سياسي

رانيا مصطفي

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهونيمدرء التحرير
مختار الدباليكرم نعمة
حذام خريفمدير النشر
علي قاسمالمدير الفني
سعيدة العقبويتصدر عن
Al-Arab Publishing Houseالمكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UKTel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.ukwww.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

باتجاه منع التوغل الإيراني، ويبدو أنه ورقة بيد روسيا للضغط على أميركا لتقديم التنازلات في ما يتعلق بالموقف من النظام وسحب العقوبات وعودة العلاقات الدولية والإقليمية معه. خامساً؛ توجد فصائل تابعة لتنظيم القاعدة في سوريا، وترك حسمها رهناً للتوافقات التركية الروسية، ما يزيد فرصة تناميها، خاصة أن هيئة تحرير الشام - جبهة النصرة المسيطرة على إدلب، والتي شكلت حكومة إنقاذ تابعة لها، تضم في صفوفها جهاديين أجانب، ولم تتخل عن الفكر الجهادي. وقد قام التحالف بضرب مقر لتنظيم حراس الدين في إدلب، في رسالة عن نية للتدخل وإنهاء هذه التنظيمات، قبل أن تتحول المنطقة إلى أفغانستان جديدة.

تواجه واشنطن طهران في سوريا عبر دعمها للضربات الإسرائيلية التي تحذ من تجدد القواعد والمقرات العسكرية لإيران وحلفائها في سوريا، وعبر استمرارها بسياسة العقوبات على نظام الأسد وإيران ومن يدعمهما. لكن هذا غير كافٍ لردع إيران، كما أن الصراع ينشئ بإمكانية اندلاع حرب إيرانية - إسرائيلية في الجولان لا تريدوا واشنطن. رغم تحييد الاستراتيجية الأميركية في سوريا، بين الانسحاب والمخاوف من فقدان السيطرة على المنطقة، ومن انتقال التوتر إلى بلدان أخرى، تبدو الولايات المتحدة غير مستعدة على فرض حل سياسي وفق مقررات جنيف، وهي ما زالت تنتهج سياسة وضع العصي في عجلة المحاولات الروسية لتحرير ملفات تتعلق بعودة الاعتراف بالنظام والتطبيع معه، خاصة في ما يتعلق بتمويل إعادة الإعمار. فيما تشكل المساعي الإسرائيلية للتقريب بين الروس والأميركيين باتجاه حل وسط، بطرده الميليشيات الإيرانية، والقبول بإعادة الإعمار وعودة اللاجئين في ظل نظام الأسد، بوابة لحل بحقق المصالح الإسرائيلية بإبعاد ميليشيات إيران عن حدودها مع سوريا ولبنان أولاً، وتقليص الدور التركي في سوريا، غير المحبب لإسرائيل.

أس-400، والتلويح بإمكانية شراء طائرات السوخوي الروسية، في حين فشلت المحاولات الأميركية لإقناع تركيا بالية أمنية بدلاً من المنطقة الأمنية المعرضة التي تريد أنقرة خلوها من وحدات الحماية الكردية وسلاحها، وأن تكون تحت سيطرتها. وتعيق الولايات المتحدة المضي بمنطقة آمنة، ترضي الأتراك بعد فشلهم في إدارة مناطق "عفرين" و"درع الفرات"، واستمرار انتهاكات الفصائل المرتبطة بها بحق السكان، وعدم تقديم سياسة تنموية تحقق الاستقرار. إضافة إلى استمرار الحشد التركي على الحدود السورية، والتهديدات بشن هجومات على شرق الفرات، الأمر الذي يدفع الولايات المتحدة إلى المزيد من الدعم المالي والتسليح لقوات سوريا الديمقراطية لردع التدخل التركي، ما يعني المزيد من الانهزام الأميركي في الملف السوري، الأمر الذي سيؤثر أكثر على العلاقات الأميركية التركية خاصة شراكتهما في حلف شمال الأطلسي، واتفاقيات الدفاع المشترك، التي تتعرض لهزات كبيرة، مع استمرار حصول أنقرة على منظومات ردة روسية.

رابعاً؛ التوغل الإيراني، العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي، في سوريا، والذي يبدو للولايات المتحدة أن المنافسة الروسية - الإيرانية ضمن دوائر النظام لم تصل إلى درجة حسم موسكو موقفها

وهي تريد حماية مصالحها في العراق، ومصالح حلفائها في الخليج العربي، ومصحة إسرائيل وأمنها. وثانياً؛ تحول واشنطن على قوات سوريا الديمقراطية لمحاربة داعش ومنع عودتها، وبالتالي هي مضطرة لإلقاء التحالف معها، حتى التوصل إلى حل سياسي. والمشكلة أن قوات سوريا الديمقراطية وعبر مجلسها المدني، عجزت عن فرض نفسها كقوة صالحة للحكم، وما زالت حدة التوترات تتصاعد مع القبائل العربية، نتيجة سياسات التمييز والانتهاكات التي تقوم بها الوحدات الكردية في مناطق سيطرتها. ثالثاً؛ الأزمة السورية تسببت بتوترات عميقة مع الحليف التركي، ما أدى إلى تقاربه مع روسيا، عبر تحالفات أستانة، واتفاقيات خفض التصعيد والمصالحة، وصولاً إلى إتمام صفقة

في 9 مايو في هجوم على إدلب، وهو "تحت الأضواء" لاستخدامه الأسلحة الكيميائية، ويعتمد على شبكات دعم غير مشروعة للبقاء في السلطة، وأن الولايات المتحدة ستواصل الضغط على "النظام الخبيث"، خاصة بسبب العلاقات التي تربطه بالنظام الإيراني. هذا عدا ملف العقوبات على النظام السوري، والتي تنتظر توقيع الرئيس ترامب، وأهمها "قانون سيزار" و"قانون محاسبة الأسد". وفي التوقيت نفسه، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية عن عقوبات على ثلاثة أفراد وخمس سفن شحن وشركة وهمية مقرها موسكو، شاركت في نقل الأموال والوقود إلى القوات الروسية التي تدعم نظام الأسد. ومبذ أيام، أصدر "معهد السلام الأميركي"، عبر المجموعة الخاصة بسوريا، ويطلب من الكونغرس، توصيات حول السياسة الأميركية في سوريا، تصوب الاستراتيجية الأميركية المترنحة بين الانسحاب من سوريا والشرق الأوسط وضرورة حماية المصالح الأميركية. حيث وجد التقرير أن الانسحاب دون تحقيق انتقال سياسي سيقوي عودة داعش في سوريا والعراق، ويوسع النفوذ الإيراني إلى شرق الفرات، ويساهم في فتح ممر إيراني عبر العراق وسوريا إلى لبنان.

وفي نفس توقيت تسببت بتوترات أميركية مع الحليف التركي، ما أدى إلى تقاربه مع روسيا، عبر تحالفات أستانة واتفاقيات خفض التصعيد والمصالحة وصولاً إلى إتمام صفقة أس-400، والتلويح بإمكانية شراء طائرات السوخوي الروسية

في نفس توقيت الإعلان عن تشكيل لجنة دستورية، وفق وصفة مؤتمر سوتشي الروسي لـ"الحوار الوطني" المنعقد في مطلع 2018، صدرت ردود أفعال أميركية رافضة للخطة الروسية، وإن كانت برعاية أممية؛ فقد أكد مايك بومبيو، وزير الخارجية الأميركي، أن نظام الأسد مسؤول عن ارتكاب المجازر، وأنه استخدم غاز الكلورين

لجنة دستورية، وفق وصفة مؤتمر سوتشي الروسي لـ"الحوار الوطني" المنعقد في مطلع 2018، صدرت ردود أفعال أميركية رافضة للخطة الروسية، وإن كانت برعاية أممية؛ فقد أكد مايك بومبيو، وزير الخارجية الأميركي، أن نظام الأسد مسؤول عن ارتكاب المجازر، وأنه استخدم غاز الكلورين

لجنة دستورية، وفق وصفة مؤتمر سوتشي الروسي لـ"الحوار الوطني" المنعقد في مطلع 2018، صدرت ردود أفعال أميركية رافضة للخطة الروسية، وإن كانت برعاية أممية؛ فقد أكد مايك بومبيو، وزير الخارجية الأميركي، أن نظام الأسد مسؤول عن ارتكاب المجازر، وأنه استخدم غاز الكلورين